التشريعات القضائية ودورها في توفير الأمن القانوني للاستثمار
(دراسة في النظام السعودي)

دكتـــــــــور
عمرو محمد المارية

المقدمـــــــــــــــة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد....

من أكثر المصطلحات انتشاراً في عالم المال والأعمال، مصطلح الاستثمار الأجنبي، ويقصد به إنشاء مشروعات جديدة في الدول المضيفة، وينتشر هذا المصطلح في الدول العربية، فضلاً عن كثير من الدول الأجنبية، إذ يعتبر من أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي في الدول، ويشكل الاستثمار الأجنبي أهمية خاصة للدول العربية، لما له من فوائد عديدة في زيادة التنمية المحلية والاقتصادية في تلك البلاد، وضخ لرؤوس الأموال في الاقتصاد الوطني، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة نمو القطاعين الصناعي والتجاري.

ولتشجيع الاستثمار الأجنبي لابد من توفير ضمانات للمستثمر، مما يستوجب الحديث عن آليات تسوية منازعات الاستثمار، ومن المعلوم أن المستثمرين الأجانب لا يفضلون اللجوء إلى قضاء الدولة المضيفة، لتسوية منازعات استثماراتهم فيها، وذلك لاعتبارات تتعلق بالخوف من عدم الحيدة، أو الفاعلية للقوانين والقضاء الوطنيين في تحقيق الحماية الكافية لتلك الاستثمارات. ومن هنا تبرز أهمية آليات فض النزاع كأحد أهم عناصر الأمان للاستثمارات الأجنبية.

إشكالية البحث:

تسعى جل الدول إلى وضع حلول للتحديات والمعوقات التي يتعرض لها الاستثمار الأجنبي، وتتمحور تلك الحلول في توفير مناخٍ جاذبٍ للاستثمار الأجنبي المباشر، بشكلٍ طاردٍ لمَخاوِفِ المستثمرين الأجانب، وذلك بمنح المستثمر مجموعة من المزايا والضمانات، ومن تلك الضمانات ما يتعلق بالتشريعات القضائية الخاصة بتسوية منازعات الاستثمار، لذا كان هذا البحث للإجابة على سؤال رئيس وهو إلى أي مدى توفر التشريعات القضائية الأمن القانوني للمستثمر الأجنبي؟

وتتطلب الإجابة على هذا السؤال التعرف على ما يلي:

- إشكالية بطء إجراءات التقاضي وأثره السلبي على الاستثمار.
- التعديلات التشريعية الحديثة ودورها في تعزيز الثقة في القضاء الوطني.
- التحكيم كأحد الوسائل القانونية البديلة لتسوية منازعات الاستثمار.

أسباب اختيار الموضوع:

١- إبراز الدور الحيوي والهام للتشريعات القضائية في تشجيع الاستثمار.
٢- بيان التعديلات التشريعية الحديثة ودورها في سرعة الفصل في دعاوى الاستثمار لتعزيز الثقة في القضاء الوطني.
٣- الوقوف على الضمانات القضائية التي وفرها المنظم السعودي للمستثمر.

منهج البحث:

لوصول البحث إلى غايته، فسيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي المقارن؛ حيث يتم جمع المعلومات النظرية، وتحليل النصوص النظامية (القانونية) والآراء الفقهية.

الدراسات السابقة:

لم أقف على أن أحداً قد تناول موضوع دور التشريعات القضائية في توفير الامن القانوني للمستثمر بالدراسة، في حين أن هناك دراسات قانونية قد تناولت موضوع حماية الاستثمار بصفة عامة ومنها دراسة الباحث عبد اللطيف إبراهيم الشعلان بعنوان الحماية النظامية للاستثمار الأجنبي في المملكة السعودية دراسة مقارنة، رسالة ماجستير ٢٠١٢م، جامعة نايف-السعودية،

وقد تعرض الباحث الى بيان ما يتمتع به المستثمر من حقوق وردت في نظام استثمار رأس المال الأجنبي ولائحته التنفيذية الصادر بالمرسوم الملكي رقم(٢-١) وتاريخ٥-١-١٤٢١ه، مقارنة بالنظام المصري.

خطة البحث:

المقدمة:

المبحث التمهيدي: إشكالية بطء إجراءات التقاضي وأثرها السلبي على الاستثمار.

المبحث الأول: تطوير التشريعات القضائية بالمحاكم الوطنية وتعزيز الثقة في القضاء الوطني، وفيه مطلبين:

المطلب الأول: تقنين استخدام التكنولوجيا الحديثة في المحاكم الوطنية.

المطلب الثاني: إنشاء محاكم متخصصة لنظر منازعات الاستثمار.

المبحث الثاني: الاعتراف التشريعي بالتحكيم كوسيلة بديلة لتسوية منازعات الاستثمار، وفيه مطلبين:

المطلب الأول: دور التحكيم وأهميته في تسوية منازعات الاستثمار.

المطلب الثاني: التنظيم التشريعي للتحكيم كمظهر لتفعيل الأمن القانوني للاستثمار.

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج والتوصيات.